



جمهورية العراق

المحكمة الاتحادية العليا

العدد: ٦/اتحادية/تميزيز/٢٠١٢

كو<sup>٧</sup> ماري عيراق

داد كاي بالاي نيتيتيحاوي

تشكلت المحكمة الاتحادية العليا بتاريخ ٢٩/١/٢٠١٢ برئاسة القاضي السيد مدحت المحمود وعضوية كل من السادة القضاة فاروق محمد السامي وجعفر ناصر حسين وأكرم طه محمد وأكرم أحمد بابان ومحمد صائب النقشبندي وعبود صالح التميمي وميخائيل شمشتون قس كوركيس وحسين أبو أنتمن المأذونين بالقضاء بأسم الشعب وأصدرت قرارها الآتي :

المميز- المدعي - / علي عبد الله حسن اسماعيل .

المميز عليهم - المدعي عليهم - / ١. وزير التربية / إضافة لوظيفته - وكيلته الموظفة

. الحقوقية سلوى حسن ردام .

٢. رئيس هيئة التقاعد الوطنية / إضافة لوظيفته .

#### الإدعاء/

ادعى المدعي (المميز) أمام محكمة القضاء الإداري أنه سبق وأن تم إحالته على التقاعد بتاريخ ٣٠/٦/٢٠١٠ بنسبة راتب قدرها (٦٠%) بدلاً من أن يكون (٨٠%) بفارق مبلغ مقداره (٣٢٥٠٠٠) ثلاثمائة وخمسة وعشرون ألف دينار بمخالفة وغبن فاحش من هيئة التقاعد الوطنية مقارنة بأقرانه عند المباشرة الأولى في التعيين الأول وعند الاحالة على التقاعد وعدد سنوات الخدمة وإن المدعي عليهما لم يقوما بتعديل هذه الحالة رغم المطالبة المستمرة من قبله . نظلم المدعي لدى المدعي عليه الأول / إضافة لوظيفته بتاريخ ٢٦/٥/٢٠١١ وسجل بعدد وارده (١٧٢٣) وكما نظلم لدى المدعي عليه الثاني / إضافة لوظيفته بتاريخ ٧/٧/٢٠١١ . وأقام المدعي دعواه أمام محكمة القضاء الإداري بتاريخ ١١/٧/٢٠١١ طالباً الحكم بتعديل نسبة استحقاقه من الراتب التقاعدي أسوة بأقرانه وحسب القانون . ونتيجة المرافعة الحضورية بالنسبة للمدعي عليه الأول/ إضافة لوظيفته والغيابية بحق المدعي عليه الثاني / إضافة لوظيفته والعذنية قررت محكمة القضاء الإداري بتاريخ ٧/١٢/٢٠١١ وبعدد اضبارة (٢٦٤/ق/٢٠١١) الحكم برد دعوى المدعي ذلك أن محكمة القضاء الإداري لاختص بالنظر بالطعون في القرارات الإدارية التي رسم القساقون طريقاً للنظلم منها أو الاعتراض عليها أو الطعن فيها . طعن المميز بالحكم أمام المحكمة الاتحادية العليا بموجب لائحته التمييزية المؤرخة ٢١/١٢/٢٠١١ طالباً نقضه للأسباب الواردة فيها .


كو<sup>٧</sup> ماري عيراق  
داد كاي بالاي نيئتيجادي





جمهورية العراق  
المحكمة الاتحادية العليا  
العدد: ٦/تحدادية/تمييز/٢٠١٤

### القرار:

لدى التدقيق والمداولة من المحكمة الاتحادية العليا وجد ان الطعن التمييزي مقدم ضمن المادة القانونية قرر قبوله شكلاً . ولدى النظر في الحكم المميز وجد انه صحيح وموافق للقانون حيث ان موضوع الدعوى يتعلق بحقوق تقاعدية لادعاء المدعي ان راتبه التقاعدي احتسب بنسبة ٦٠% وانه يستحق الراتب التقاعدي بنسبة ٨٠% وحيث ان المادة (٢٠/اولاً) من قانون التقاعد الموحد رقم (٢٧) لسنة ٢٠٠٦ والمعدل بالقانون (٦٩) لسنة ٢٠٠٧ نصت على تشكيل لجنة تسمى (لجنة تدقيق قضايا المتقاعدين) تنظر في جميع قضايا التقاعد المعارض عليها الناشئة من تطبيق احكام هذا القانون وان الفقرة (ثالثاً) من المادة المذكورة اعطت للمعارض والمعارض عليه تمييز قرار لجنة تدقيق قضايا المتقاعدين لدى محكمة التمييز الاتحادية خلال (٦٠) يوماً من تاريخ التبليغ بقرار اللجنة ويكون قرار محكمة التمييز قطعياً . وعليه يكون موضوع الدعوى مشمولاً باحكام المادة (٧) بند (خامساً) من الفقرة (ج) من قانون مجلس شوري الدولة رقم (٦٥) لسنة ١٩٧٩ المعدل وخارجاً عن اختصاصات محكمة القضاء الإداري . وحيث ان الحكم المميز قضى برد الدعوى لهذا السبب يكون صحيحاً وموافقاً للقانون قرر تصديقه ورد الطعون التمييزية وتحميل المميز رسم التمييز وصدر القرار بالاتفاق في ٢٩ / ١ / ٢٠١٢ .

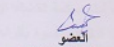
  
الرئيس  
مدحت المحمود

  
العضو  
فاروق محمد السامي


  
العضو  
جعفر ناصر حسين

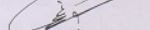
  
العضو  
أكرم طه محمد

  
العضو  
أكرم احمد بابان

  
العضو  
محمد صائب النقشبندي

  
العضو  
عبود صالح التميمي

  
العضو  
ميخائيل شمشون قس كوركيس

  
العضو  
حسين أبو التمن